



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي \*\*

## آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر

\*\* يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعلمية المفصلة، بالإضافة الى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعميم وتعظيم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

العدد 3 - 2021

آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر



الاتصالات  
Paltel

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) هذا الملخص السياساتي بدعم من مجموعة الاتصالات الفلسطينية

## ملخص سياساتي آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر<sup>1</sup>

### 1. التعريف والمفهوم

عقب النكبة، وجد الفلسطينيون في داخل الخط الأخضر أنفسهم معزولين جغرافياً، واقتصادياً، واجتماعياً عن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بفعل سياسة الفصل العنصري التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي. بقي السكان الفلسطينيون في الداخل على إثرها على هامش تشكيلاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى هامش حركته الحزبية. لم يتغير الواقع كثيراً بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 على الرغم من بعض أشكال التواصل بين الفلسطينيين على شقي الخط الأخضر، وكانت الرؤية الفلسطينية السائدة تجاههم انهم اندمجوا أو خضعوا تماماً للدولة الإسرائيلية وباتت قضيتهم شأن إسرائيلي داخلي. ساهم توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات أوسلو منذ 1993 واعترافها بدولة إسرائيل، بفصل مصير الفلسطينيين العرب في الداخل عن قضيتهم الأم، على أن يسلكوا وحدهم النضال من أجل الحقوق والمساواة.

لكن بدأت منذ اتفاقيات أوسلو تتكشف عناصر الهوية السياسية والاجتماعية الذاتية ومسار التنمية المنفصلة الذي سلكوه، ومكامن قوتهم في التطور الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، ومدى تأثيرها على التشكلات المستقبلية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كذلك تطورت خلال العقد الأخير بالذات علاقات اقتصادية وتبادل تجاري هام عبر الخط الأخضر، تنطوي عليها ما يقارب (1.5) مليار دولار في العام 2019 فقط من المشتريات والسلع والخدمات في أسواق الضفة الغربية (بحسب بعض الدراسات الصادرة عن مصادر رسمية)، وهو مبلغ يفوق إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية المسجلة لذات العام.

لا شك أن مشاركة فلسطيني الداخل في الهبة الفلسطينية العامة الأخيرة، لها جذور تاريخية عميقة لا ترتبط باللحظة الحالية فقط. تعزى لأسباب تتعلق بتراكم حالة من الإحباط شملت مختلف جوانب الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة سياسة التهميش والتمييز على أساس الدين والقومية التي انتهجتها دولة إسرائيل خلال الـ 73 سنة الماضية، وايضاً عجز القيادات السياسية عن احداث تغيير جوهري في معاملة الدولة لمواطنيها الفلسطينيين العرب. فرضت هذه الهبة نفسها على الوعي السياسي، والاقتصادي الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر. ما يستدعي ضرورة إعادة التفكير في أهمية استغلال الميزان الديموغرافي لصالح الاقتصاد الفلسطيني، من خلال تقوية الروابط الاقتصادية بين مختلف التجمعات الفلسطينية على امتداد فلسطين التاريخية على أرضية مشتركة في مواجهة سياسة التمييز التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين بغض النظر عن كونهم مواطنين إسرائيليين أو من سكان الأراضي المحتلة العام 1967.

إن التشبيك الاقتصادي الفلسطيني-الفلسطيني من شأنه أن يشكل رافعة اقتصادية وطنية ستحمل نتائج مباشرة على المدى الطويل ومرجحة لطرفي العلاقة، وكذلك يوفر بدائل عملية ومتاحة فوراً في انتهاج سياسة الانفكاك عن التبعية الاستعمارية الاقتصادية التي تأطر العلاقة الاقتصادية الفلسطينية مع الاقتصاد الإسرائيلي. هذا ما يؤكد تضاعف قيمة مشتريات

<sup>1</sup> ملخص للورقة الخلفية المقدمة لجلسة الطاولة المستديرة الثالثة لعام 2021 بعنوان (آفاق تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر <http://www.mas.ps/files/server/2021/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9/R> T4.pdf) والنقاش الذي دار بين الخبراء بشأنها.

فلسطيني الداخل من الضفة الغربية خلال الأعوام المنصرمة حيث كان هذا الإنفاق سيتضاعف أكثر لو كثف القطاعين الخاص والحكومي جهودهما في هذا الإطار.

## 2. التحدي الأساسي

إن تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر كهدف استراتيجي، يجب العمل عليه والتخطيط له من قبل مختلف الجهات والقطاعات الفاعلة في الجانبين. إلا أن هناك العديد من العقبات والصعوبات، خاصة من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، التي يجب دراستها بشكل جيد وإيجاد الحلول العملية لها من أجل ألا يكون التعاون والتكامل الاقتصادي مجرد شعار، أو يترك لقوى السوق وتحت رحمة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي قد تحدث، بل خطة مدروسة ستسهم في بناء اقتصاد عربي قوي داخل الخط الأخضر ويكون له مردود كبير على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي بدوره سيسهم في تعزيز صمود الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم. يتمثل جزء من هذه العقبات والتحديات في المعوقات الإسرائيلية وسياسة الفصل الأمني بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، لكن ضعف البيئة الاستثمارية في فلسطين وغياب السياسات الحكومية المركزية أو المحلية المتعلقة بتعزيز العلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين في الداخل، تكشف العديد من المجالات التي يمكن تحسينها وتطويرها. كذلك من المهم بمكان رصد أخطار التداخل بين رأس المال الإسرائيلي والفلسطيني في الداخل وإشكالية التطبيع، والتعامل معها دون وضع المزيد من الإجراءات التقييدية على النشاط الاستثماري والتجاري للرأسمال العربي المشروع من الداخل في الأسواق الفلسطينية.

## 3. السياسات والتدخلات المطلوبة

عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية على إضعاف الاقتصاد الفلسطيني في الداخل وإجباره على الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة، من خلال سيطرته على عناصر الإنتاج والموارد الطبيعية الفلسطينية، الى جانب التمييز والتهميش والاقصاء ضد التجمعات العربية داخل الخط الأخضر. كما عملت على إعاقة أي تطور اقتصادي، وصناعي، للمدن والتجمعات الفلسطينية في داخل الخط الأخضر، من خلال انتهاج سياسة مصادرة الأراضي، ومنع التوسع السكاني، وإنشاء البنية التحتية الصناعية، والتميز في الاستثمارات والتخطيط الحكومي، والتأخير في المصادقة على خطط السلطات المحلية، والذي حال دون تطوير قاعدة اقتصادية عربية مستقلة.

يتضح مما سبق، وفي الطرف السياسي الفلسطيني الجديد، أهمية وضرورة خلق شراكة اقتصادية فعالة بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، من أجل دعم صمود الفلسطينيين أينما وجدوا في فلسطين التاريخية، وتحقيق نوع من الاستقلال الاقتصادي بمعزل عن التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. يتطلب تحقيق ذلك جهود ومتابعة مركزة من الحكومة الفلسطينية، والقطاع الخاص في كلا الطرفين.

### 1-3 دور الحكومة الفلسطينية في تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر

- ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بمأسسة وتنظيم العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد العربي داخل الخط الأخضر، والبدء فوراً باتخاذ خطوات على الأرض لتعزيز هذه العلاقة.

- تكثيف العمل على كافة الأصعدة من أجل تعزيز الترابط والشراكة، وضرورة إزالة كافة المعوقات لا سيما المرتبطة بالسياسات الفلسطينية، وبشكل خاص العقبات التي يواجهها فلسطينيو الداخل عند شراء عقارات داخل الضفة الغربية.
- تطوير البيئة الاستثمارية بشكل عام، ورسم سياسات وتعليمات ولوائح فعالة، ومنح امتيازات لفلسطينيي الداخل من خلال معاملة خاصة تميزهم عن المستثمرين الأجانب.
- تشجيع فلسطينيي الداخل على الاستثمار في المناطق الصناعية الحدودية من خلال منحهم إعفاءات ومزايا تفضيلية، خاصة إذا ما بنيت هذه الاستثمارات على أساس الشراكة بين الفلسطينيين داخل وخارج الخط الأخضر.
- مراقبة الأسواق في الضفة لضبط عمليات الاحتيايل أو الاستغلال أو التلاعب في الأسعار خلال فترات تدفق فلسطينيي الداخل إلى أسواق الضفة الغربية.
- اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتشجيع السياحة الداخلية أمام الفلسطينيين في الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية والتي تتركز ايام الجمعة والسبت.
- تشكيل لجنة رفيعة المستوى مشكلة من كافة المؤسسات الفلسطينية على الصعيدين العام، والخاص بالإضافة الى تواجد كل من سلطة النقد وهيئة رأس المال تهدف إلى إزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي مع فلسطينيي الداخل.
- تكليف الوزارات ذات العلاقة بتطوير قاعدة بيانات مشتركة تشمل كل من المنتجات والمواد الأولية اللازمة في الصناعة والتي يعود مصدرها إلى الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.
- الاستفادة من حالة التضامن التي حصلت عقب الهبة الاخيرة من خلال إطلاق حملات توعية في كل انحاء فلسطين التاريخية على أهمية الشراكة الاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية واستبدالها حين تتوفر البدائل، بمنتجات إما فلسطينية أو مصدرها الاقتصاد العربي في الداخل.

### 3-2 دور القطاع الخاص في تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر

- السعي نحو شراكات استثمارية مع رأس المال العربي داخل الخط الأخضر، خاصة في ظل الفرص المتاحة لفلسطينيي الداخل للتعاون مع العالم العربي والإسلامي.
- يجب على القطاع الخاص في الجانبين تعزيز الشراكة والبحث عن الفرص الاستثمارية في القطاعات التي تشكل أولوية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر كقطاع التكنولوجيا، والتعليم، والسياحة، والصحة.
- زيادة اعتماد المشغلين في الضفة الغربية على العاملين من فلسطينيي الداخل، وزيادة اعتماد المشغلين في الداخل على العمال من الضفة الغربية.
- مشاركة كلا الجانبين في الأنشطة الترويجية للسلع التي ينتجها رأس المال الفلسطيني.

### 3-3 دور السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الترابط بين الاقتصاد الفلسطيني والفلسطينيين داخل الخط الأخضر

إن "مأسسة" هذه العلاقة لكي تصب في مصلحة التنمية المستدامة والأهداف الوطنية المشتركة، تحتاج إلى مبادرات أهلية/خاصة دون انتظار التحرك الرسمي الذي قد يأخذ وقتاً ليتبلور. عليه، تجدر دراسة إمكانية انشاء "مجلس الأعمال الفلسطيني المشترك" من كبار رؤوس الأموال وشخصيات مجتمعية وخبراء اقتصاد من كلا الطرفين، لتوجيه دفة العلاقة

الاقتصادية وكمندبر مشترك لإيجاد الحلول واستكشاف مجالات التعاون، يمكن توسيعه مستقبلاً لتشمل شخصيات من الشتات. يمكن لمثل هذه الهيئة المشتركة المبادرة في العديد من المجالات:

1. تنظيم معارض في المناطق العربية في الداخل لتشجيع تسويق المنتجات الفلسطينية داخل الخط الأخضر والعكس.
2. عقد مؤتمر لرجال الاعمال في الداخل لشرح الفرص الاستثمارية لرأس المال الفلسطيني في الداخل.
3. زيادة الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي، وعمل الدراسات التي تشخص الواقع الاقتصادي، وتحدد التدخلات المطلوبة.
4. تعزيز المشاركة المجتمعية مع عرب الداخل، وخلق نشاطات مشتركة تساهم في تعزيز التواصل.
5. إعداد خطة شاملة يتم ترويجها في الداخل الفلسطيني تشمل كافة أنواع السياحة الترفيهية والدينية والتعليمية، يتخللها جولات في الأسواق الاستهلاكية في أسواق الضفة الغربية.
6. وضع خارطة سياحية لسكان الضفة الغربية للمناطق العربية في الداخل تشمل المطاعم، والمدن، والقرى القديمة والأحياء العربية، وأسواقها وأبرز منتجاتها.
7. تشجيع تبادل الخبرات العلمية بين الجانبين.
8. القيام بحملات توعية من أجل توضيح ما يقع في خانة التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل، وما يهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع الفلسطينيين في الداخل.